(11)

أزمـة العـراق...

غياب الثقة بين المكونات

❖

معالي الحاج هادي العامري

وزير النقل

❖

■ تشرين الثاني 2013م ■

التقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ابي القاسم محمد ﷺ وعلى آله وصحبه الكرام المنتجبين.

سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته

سماحة السيد بحر العلوم

معالي الضيف العزيز

أصحاب المعالي والسعادة والفضيلة

الاخوة الافاضل والاخوات الجليلات

اهلا وسهلا بكم وطاب مساؤكم

نلتقيكم مرة اخرى في ملتقاكم الثلاثائي الشهري، ولكن على غير العادة، نلتقيكم مساء الاثنين، وهناك الكثير من الاستثناءات التي صاحبت هذا

الملتقى كالتزام الضيف العزيز بميعاد ليوم غدٍ، مما اضطررنا إلى أن نجعله الليلة، محبين التقديم لا التأخير، وكذلك يوم غد هو بداية العام الهجري الجديد والعطلة الرسمية وندعو من الله أن يكون هذا العام حاملاً كل الخير للعراق وللمنطقة ولشعبنا ولشعوب العالم العربية والإسلامية، وكذلك من المرجح أن يكون الأول من محرم الحرام في العراق واتباع اهل البيت (ع) في العالم يتّشحون بالسواد والعزاء بمصاب أبي الثوار، وأبي الاحرار، الإمام الحسين بن علي عليهما السلام، سائلين الله أن نستمد من هذه الثورة الحسينية الخالدة العزيمة والتضحية والفداء ومقارعة الاستبداد.

غياب مؤشرات التسوية السياسية

السيدات والسادة ما زالت المنطقة والعراق يعيشان مخاضاً عسيراً، ولا يوجد هناك مؤشرات حول التسويات السياسية، وخاصة في الملف السوري والملف النووي الإيراني، ولكن تبقى الأزمة السياسية في العراق جاثمة على صدور العراقيين وكذلك يتشابك معها الملف الأمني فما زالت العمليات الإرهابية تتصاعد وتائرها وخاصة ما حدث من تفجيرات في صلاح الدين وكركوك، وتشير الاحصائيات إلى أنّ شهداء العراق قد بلغوا الشهر الفائت حوالي 1000 شهيد، مما يجعل احصائية هذا الشهر هي اكثر الاحصائيات منذ عام 2008.

كنا نعتقد جازمين بأن الملف الأمني مرتبط وبشكل وثيق بالأزمة السياسية لذلك ما زالت الحاجة ملحّة لمثل هذه المنتديات من أجل تلاقح الافكار والتعريف، وكذلك تشخيص الأزمة ومعرفة آفاق حلها.

ضيف الملتقى

ضيفنا لهذه الأمسية من الأماسي البغدادية معالي الحاج هادي العامري،

أمين عام منظمة بدر والقيادي في التحالف الوطني، والضيف العامري من الذين عملوا في صفوف المجاهدين العراقيين منذ ثمانينيات القرن الماضي واقترن اسمه ببدر منذ أن كانت ذراعاً ثم فيلقاً عسكرياً يقارع النظام الدكتاتوري، وحتى غدت المنظمة منظمة سياسية بعد التغيير ساهم في تحولها قادة المنظمة مع جهود شهيد المحراب آية الله السيد محمد باقر الحكيم وعزيز العراق عام 2005.

والعامري الضيف ترأس اللجنة الامنية في مجلس النواب في دورته الأولى ولمدة اربع سنوات ثم تسنم وزارة النقل في حكومة السيد المالكي الثانية فضلاً عن مهام أخرى متعددة واهمها رئاسة اللجنة الوزارية الخاصة بتفعيل المادة 140 خلفاً للدكتور رائد فهمي.

تجربة تستحق الاشادة

ونحن أمام شخصية تملك الخبرة السياسية والمهنية، والمتابع لدور العامري منذ عام 2005 يجده نشطاً في الحوارات السياسية، خاصّةً وقت الأزمات لم تشغله مهامه التنفيذية عن المشاركة في الحراك السياسي.

ونحن على علمٍ بكثير من التفاصيل في المدة الاخيرة إذ تميّز باعتدال مواقفه وصراحته ووضوحه، وهناك نقطة أريد الوقوف عليها ولعلها احدى التجارب السياسية الناضجة في العراق، خاصّة والكل يعرف علاقة المجلس الأعلى ومنظمة بدر علاقة قوية وتاريخية منذ زمن، وكانت مواقفهم السياسية واحدة ويعملون ككتلة واحدة والجميل في الأمر أنّ الاختلاف لم يتحول إلى خلاف، وهذه نقطة إيجابية تحسب لصالح قيادة الطرفين السيد الحكيم والأخ العامري وأيضاً اتباع الطرفين، كثير من التجارب السياسية التي مررنا بها قبل وبعد التغيير لم تحظ بهذا الشكل من الانسجام بعد الإنفصال، كانت هناك مودّة وعمل بين الطرفين.

لاشك أن ضيفنا العزيز وما يحتله من موقع قيادي في التحالف الوطني وأيضاً دولة القانون ستكون له رؤية في الأزمة السياسية العراقية وأسباب هذه الأزمة وآفاق الحلّ لذا نتمنى أن نقضي وقتاً طيباً معه، ومثلما اعتدنا سيداتي وسادتي في هذه الملتقيات أن نعطي الضيف قرابة 40 دقيقة ثم مداخلاتكم ثم تعقيباته ثم نستودعكم فاهلاً وسهلاً بالضيف الكريم وبكم جميعاً.

القسم الأول
غياب الثقة بين المكونات
المحاضرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين.

الإخوة الحضور معالي الوزراء السادة النواب السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فرصة سعيدة أن ألتقي بهذا الجمع المبارك والملتقى الشهري الثلاثائي ونسأل الله أن يجعل هذا اللقاء في عينه وسبيله وشكر وتقدير خاص لسماحة السيد العزيز الفاضل السيد بحر العلوم وكذلك السيد النجل إبراهيم بحر العلوم على دعوتنا للحضور وكثيرٌ من الوجوه الطيبة منذ مدة لم نرَها والحمد لله وفروا لنا فرصة اللقاء وإن لم نستفد شيئا إنما فقط فرصة اللقاء تكفي.

■ الأزمة السياسية

الحديث عن الأزمة السياسية، لابد من الحديث عن أسبابها، ولو كان بودي أن أسمع ثم أُعلق، ومع ذلك فما دامت سياقات الملتقى خلاف الرغبة، فسوف لن اطيل عليكم.

إذا بدأنا بتشخيص الازمة السياسية التي يمر بها البلد اليوم، بغض النظر عن كل الظروف التي تمر بها المنطقة، وأنا اتحدث عن الملف الامني فلدّي تجربة في الملف الأمني وكنت رئيساً للجنة الأمن والدفاع البرلمانية في الدورة السابقة، وتجربتي الجهادية الطويلة في هذا العمل، لن نتوصل إلى علاج لهذه الازمة السياسية إذا لم نعرف الأسباب الحقيقية للأزمة السياسية، وأيّ إنسان مريض يذهب للطبيب إذا لم يشخص المرض فكل العلاجات التي سوف يعطيها لن تجدي نفعاً دون أن يشخص الأسباب الحقيقية للمرض. أنا اعتقد أنّ الأسباب الحقيقية للأزمة سأطرحها كإثارات وسنناقشها فيما بعد.

■ أزمة الثقة بين المكونات

الموضوع الأول: اعتقد أنّ أحد الأسباب الحقيقية للأزمة هي ازمة الثقة بين المكونات، وهذه حقيقة لا يمكن تجاوزها، كنا عام 2005 في القاهرة وعندما كان الدكتور الجعفري رئيساً للوزراء، واستضافت الجامعة العربية لأول مرة العراقيين وتسمع منهم حول الأزمة في العراق وإيجاد حلول، التقينا في أحد الأيام بملتقى صباحي مع رئيس الجامعة الأخ عمرو موسى والأخ أحمد بن حلي وكنا مجموعه من العراقيين، الشيخ حارث الضاري والأخ محمد الفيضي ومن الاكراد الأخ فؤاد معصوم والأخ فاضل ميراني ومن الحزب الإسلامي د. محسن عبد الحميد واعتقد الدكتور همام حمودي مع الدكتور الشهرستاني، وأنا أيضاً كنت معهم في اليوم الأول وجرى الحديث عن ما هي اسباب تأزم الوضع في العراق؟ وقد تحدث الإخوة عن الأزمة في العراق واسباب المشاكل في العراق، هو وجود محتل وكل الأزمة في العراق، هي انعكاسات المحتل، وأشار الإخوة أيضاً إلى أنّ المشكلة في العراق هي مشكلة إرهاب أعمى، يستهدف الحياة. فقلت لهم واسمحوا لي نحن لسنا من جماعة فرويد الذين نفسر الامور بنظرية العامل الواحد، واعتقد أنّ هناك ثلاثة عوامل مثلما تفضل الدكتور حارث الضاري.

■ عوامل وجود الإرهاب

إنّ الأزمة في العراق وجود محتل يترك ظلاله الثقيلة على العراق، ولا احد ينكر ذلك وهو أحد أسباب الأزمة، وهناك كذلك إرهابٌ أعمى يستهدف الحياة وهو أحد العوامل للأزمة في العراق، وهناك عامل آخر هو أزمة الثقة بيننا، فأزمة الثقة من قبل الإخوة الكرد إذ يقولون إنه من أجل أن لا تتكررعلميات حلبجة والكيمياوي والتهجير والقتل وتدمير القرى والشريط الحدودي المدّمر بعمق 25 كليو متراً والاعمال الإرهابية والقتل الجماعي المجاني للإخوة الكرد، اذاً، حتماً يجب أن لا تتكرر يقول طمئني على هذه الامور، وحتى اليوم عند ادنى عمليات تسليح للجيش الإخوة الكرد يرتابون، وهذا واقع.

نحن بالنسبة لموضوع المكون الشيعي اليوم فهو حاكم وما زلنا نفكر بعقلية المعارضة، ما زلنا نعيش بتلك الأيام حيث القتل الجماعي والمقابر الجماعية واعتقالات لدقائق الأمور لم نجد آثاراً للمخطوفين، وتجفيف الأهوار والتهجير والقتل، ولذلك لأدنى أمر ننفعل، وحقنا أن ننفعل عسى أن لا تتكرر ويعود التاريخ إلى الوراء، وهذا عامل مهم ومؤثر.

والإخوة السنة يقولون لك: لا تنكسر الجرّة برأسي أنا أيضاً كنتُ مثلك تجاه قضية محمد مظلوم، وقضايا اخرى وأنا مضطهد وليس أنت فقط. النظام استهدف كل مكونات الشعب العراقي فهذا لا يصح أن تكسر الجرّة برأسي وأتحمل كل ما قام به النظام السابق من عمليات تدمير وحروب للمكون الشيعي والكردي.

هذا الخوف المشروع وراء أزمة الثقة، وأحد العوامل الأساسية لمعالجة الازمة هي كيف نديم جسور الثقة بين المكونات؟ واعود إلى حدثاً قريباً، حدث في سجن ابو غريب، هؤلاء الذين فروا كيف قاموا بهذه العملية إذا لم يجدوا تعاون سكاني معهم، وانا جربت وقاومت النظام السابق أكثر من

عشرين سنة، فمنطقة لا نستطيع المرور بها إذا لم نجد من يتعاون معنا، فكيف جاءوا هؤلاء بهذه الراحة إذا لم يكن هناك تعاون سكاني معهم، كنا في برنامج على (العراقية) مع الأخ صالح المطلك قلت له هناك تعاون قال نعم صحيح، لأن الناس تشعر أنها مهمشة والامور وصلت إلى درجة إنّ الناس تشعر بالتهميش لتتعاون مع مجاميع إرهابية لتطلق سراح معتقلين متهمين بالإرهاب.

■ معالجة أزمة الثقة

هذا عمق الأزمة الموجودة فيما بيننا وهذه النقطة الأساسية إذ نعتبرها أساس المشكلة، إذا أردنا أن نعالج يجب أن نعالج أزمة الثقة بين المكونات وقد انعكست على وضعنا اليوم، فإني قبل كل شيء افكر بالشارع الذي خلفنا في انتخابات ولدي جمهور وعندي مرجعية، ولذلك أي عمل اراه يزعزع ثقة المكون بي، ارجع واقف عند حدّي، حتى أحياناً اقول يتطلب ذلك الحكمة والعقل وأن اتخذ هذا الرأي واتوقف حتى باتخاذ الرأي، واحياناً، يتحول حديثي وبصوتٍ عالٍ من أجل أرضاء الشارع الذي انتمي إليه.

وهذا عند الجميع عند المكون الكردي والمكون السني والمكون الشيعي. ولدينا جميعاً هذا التأثير فهذه ازمة الثقة بين المكونات جعلتنا نؤثر تأثيراً كبيراً جداً على الكتل والتيارات السياسية بحيث أن الكيانات السياسية إذا تركتها ووضعها احياناً أنا أيضاً اتحدث مع الإخوان بصراحة، نجلس احياناً ونتوصل إلى قانون الانتخابات على سبيل المثال، حيث وصلنا إلى حلول قريبةً جداً واختلفنا على نقطةٍ واحدةٍ، وكان الحديث في القاعة، حديثٌ منطقيٌ وعلمي، حديثٌ أخوّي، عندما خرجنا من القاعة واختلفنا، خرجنا إلى الاعلام، فلان يريد أن يفرط بحقوق الشيعة وذاك يقول فلان يريد أن يفرط بحقوق الكرد.

إذاً، سوف لن تنتهِ أزمة الثقة إذا لم يصبح الجميع يفكر بكل مكونات الشعب العراقي، وأزمة الثقة سوف تزول أو يقل تأثيرها على الكتل والكيانات السياسية بهذه الطريقة، إنّ الأزمة ستبقى ولن تنتهِ بسهولة إلا ببناء جسور ثقة قوية ولا تجعلني افكر فقط بالمكون الذي انتمي إليه بقدر ما افكر بكل ابناء الشعب العراقي، بكل المكونات.

■ مفهوم الشراكة

هذه النقطة الثانية التي اعتقد بها، نحن لم نتفق اليوم على كثير من الأسّس ولذلك لا نستطيع أن نجتمع اليوم ونتحدث عن شراكة، فما هو حجم الشراكة في حكومة الشراكة ما هو تعريفها، فالشراكة موضوع فضفاض، موضوع عام، كيف يعني حتى عندما نشرب الماء، يقول لك لابدّ من شراكة ولذلك التعريف لهذه المصطلحات الشراكة والتوازن اليوم كلنا نتحدث فيه نريد شراكةً حقيقيةً وتوازناً، أين نذهب بالتوازن؟ هل نصل إلى ما وصل إليه الإخوة الأكراد قبل السقوط حتى في تعيين الفرّاش، أو نصل إلى ما وصل إليه اللبنانيون، أو نصل حتى في تشكيل قائد الفرقة.

للشيعي يجب أن يكون النائب سني، ومدير الاستخبارات كردي أو العكس إلى اين نصل؟ وهذه أيضاً غير مشخصةٍ ولذلك الكل يتحدث عن توازن اليوم، في كل الاجتماعات، عندما نعالج الماضي ونصلحه ونتقدم خطوة إلى الأمام اتينا ووضعنا أُسّس التوازن، بماذا يفيد التوازن؟ وإلى أيّ حدّ؟ وهل هذا التوازن، توازن مكون أم توازن كتل سياسية، فهذا يعني أن التكنوقراط يجلس في منزله أو يرتبط بجهة سياسية ويترشح عنها وهذا نادر، وأنا لدي تجربة في موضوع ترشيح السفراء، كنت أحد العناصر الأساسية في لجنة التوازن بالدرجات الخاصة للمستشارين والوكلاء والسفراء وكنا نأتي في بعض الأحيان مثلاً، إلى بعض الشخصيات الشيعية والشخصيات السنية أو الكردية، شخصية عملية رزنة، مرشح كوكيل، فيرفض ونُلزم بمرشح من

الحزب أو الكتلة المعينة، إذاً، ما هو التوازن؟ هل أنّ التوازن بين المكونات او بين الكتل السياسية؟ الدستور يتحدث عن التوازن بين المكونات وليس بين الكتل السياسية، الحكومة تنتهي، وتأتي حكومة أخرى جديدة، يعني لابدّ أن يتغير هذا الكادر، أو نبقى على التوازنات السياسية أو نأتي بتوازنات جديدة، لذلك هذا هو أحد الأسباب الذي يجعلنا نتحدث عن الثوابت، التوازن غير مشخصةٍ حدوده وتعريفه.

■ العفو العام

العفو العام تردد في ذهني كثيراً، منذ كنا في مجلس النواب، والمجلس الوطني، ما هو العفو العام؟ ومن يشمل العفو العام بشكلٍ عام، هل يشمل كلّ الناس، كل الإرهابيين. لذلك اليوم نحن انفسنا منقسمين على حدّين، حدٌّ يرى أن يصبح عفواً عاماً وتبيض السجون وحدٌّ يرى الموضوع الذي تحدثوا عنه. والقتل الجماعي واليوم مثلما تفضل بحر العلوم أكثر من 1000 شهيدٍ سقطوا من الشعب العراقي شيعةً وسنةً وكرداً وتركمان، لم يميزهم الإرهاب، هؤلاء الألف شخصٍ من المسؤول عن دمائهم؟ إذاً، اصبحت العملية تبييض السجون.

أمريكا حدثت فيها عملية تفجير في 11 سبتمبر، أكثر من 160 الف شخص تم اعتقالهم، دون مذكرات ألقاء قبض، اجراءات احترازية. واليوم خرج رئيس الوزراء البريطاني، حدثت لديهم احداث، فأصدر اوامره بالقمع، نحن لا نتكلم عن قمع لا نقول اعتقالات، الاعتقالات ممنوعة، الدماء ممنوعة، عفو عام! اليوم كنا نناقش في موضوع المحكومين بالإعدام منذ سنين ولا نستطيع التنفيذ، هل يجوز إعادة المحاكمة؟ نعم يجوز، لأحد الاسباب التالية تقريباً ثمانية أسباب موجودة، وهذا يعيد المحاكمة أتى على السبب الثاني اذا لم ينجح، يذهب للسبب الثالث، وتصور كل محكمة تطول حتى ثمانية او تسعة اشهر إلى سنة يعني سبع سنوات يقضيها في السجن ويخرج من

السجن، وأهل الشهداء وابناؤهم ليس لهم حقوق، لذلك ايها الحضور هذه مسائل العفو العام بكل صراحة أتحدث في كل الحوارات التي حدثت وأنا شاركت في كل الحوارات العفو العام لمن؟ وحتى اللجنة الخماسية الأخيرة، العفو العام عن الناس الأبرياء، طيب كيف نميّز البريء من المتهم، ولا اقول إنّ قضاؤنا نزيه 100%، فيه مشاكل حقيقية، ولنعترف بكل ذلك، الأدلة والقضاة وآتي وأهدم كل قضائي واخرج كل هؤلاء، حسنا نأتي ونقول 5% أو 10% يقول لك لا، يحق للكل حتى من حكم واكتسب الدرجة القطعية نعطيه حقه في إعادة المحاكمة وإعادة التحقيق، هذه الامور إذا لم نقف عليها وإذا لم نضع حداً ونقول العفو هذا حدّه، ونحن جاهدنا ورفعنا السلاح وقاتلنا النظام وعوائلنا ذهبت ليس من أجل لقمة العيش، كل الجهاد والتضحيات من أجل رفع الظلم عن الشعب العراقي، كما في قول السيد الشهيد الصدر الأول لرفع هذا الكابوس الجاثم على صدر العراق، قاتلنا وجاهدنا ومن أجل رفع الظلم، نأتي الآن ونصبح ظُلّاماً نسأل الله أن لا يورطنا بدم مسلم وأي إنسان، لذلك يجب أن نتفق في موضوع الشراكة والتوازن والعفو العام.

■ موضوع الاعتقالات

إذا حدثت عمليات إرهابية في منطقة معينة، تحدث اعتقالات وتثار الضجة، لذلك الأمن اليوم بين نظريتين، الاعتقالات، واعتقد حتى موضوع الإرهاب الجميع يتفق اليوم من أجل ارضاء الإرهاب والمليشيات، الإرهاب يقتل بدمٍ بارد في المناطق التركمانية الكردية، في المناطق السنية وفي المناطق الشيعية، لنأتي ونتفق أن هناك مليشيات في بغداد والمحافظات الجنوبية، في الانبار هل توجد مليشيات شيعية؟ وهذا القتل في صلاح الدين في نينوى في كركوك، اليوم اصبح لدينا قضية إذا قلنا إرهاب لابدّ أن نقول مليشيات ونحن بصراحة رأينا واضح في هذا الموضوع يجب أن يترك السلاح بيد الدولة، والدولة هي المسؤولة عن حماية الأمن، لا يجوز أي مليشيا للعمل لكن

الحديث عن المليشيات هو حديث مبالغ فيه لتبرير الإرهاب بل للدفاع عن الإرهاب.

■ العلاقة بين السلطات

وهذه النقطة الأخرى التي نختلف عليها، ما هي حدود العلاقة بين السلطات الثلاث؟ ما هي حدود السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ هذه الحدود مبهمة، هل يجوز للتنفيذية التدخل في القضائية وأمر القضاء، ربما يتدخل وبالعكس، إنّ عدم رسم حدود هذه السلطات وتداخلها بين المكونات، أحد أسباب الأزمة السياسية الموجودة، الأزمة بين البرلمان والحكومة، هذه أزمةٌ موجودةٌ وأزلية، فلا يجب أن يصبح هذا الصراع معطلاً لعمل الحكومة لأن الشعب هو من يتضرر.

لذلك اعتقد أن رسم المسارات والحدود، وفكّ هذا التداخل بين السلطات، أحد عوامل الأزمة السياسية، ونجاحنا في تفكيك هذا التداخل سوف نصل إلى نتائج طيبة في بناء وأصلاح العملية السياسية.

■ المرحلة الإنتقالية

المرحلة الإنتقالية في جنوب افريقيا والمرحلة الإنتقالية في كردستان وفي ايرلندا موجودة، وهناك تجارب، هناك أزمةٌ حقيقيةٌ موجودةٌ بين المكونات ليس مثلنا اليوم، هناك أسباب تجعل الأزمة بين المكونات، وهناك بين المكون، ذهبت إلى ايرلندا عام 2006، وزرنا بعض الأحياء وجدنا جدار بين الكاثوليك والبروتستانت، سألت المرافقة مع الوفد واتصور كانت كندية الجنسية، قلت لها هل هناك حبٌ موجود؟ قالت يعني ماذا؟ قلت يعني علاقات بين الشباب في هذه المنطقة، قالت لا، السكان يقولون ارفعوا هذا الجدار حتى لا نرى بيوت البروتستانت والعكس، ومع ذلك تم علاج كثير من المسائل.

نحن اليوم تجربتنا افضل من ذلك، فقلت لها لي ابن عم متزوج من سنيّة وليس لدينا عمق في هذه المسألة، والتقينا بالأحزاب الحمد لله، نحن نتشاجر وبعد دقيقتين نجلس سوياً، جلسنا مع الأحزاب أردنا أن نجلس معهم لم يلتقوا، التقينا كلّاً على انفراد، اجتماع بينهم غير موجود، أنا أعتقد أن المرحلة الإنتقالية التي نتحدث عنها، عملية التعاون مع المرحلة الإنتقالية، ضحايا النظام السابق، كيف نتعامل معهم؟ الكثير يتحدث كيف نتعامل مع أعضاء حزب البعث المنحل؟ كيف نتعامل مع الأجهزة المنحلة، كيف نتعامل مع الجيش العراقي؟ طيب في الوقت نفسه علينا الحديث عن كيفية التعامل مع ضحايا النظام السابق، هل من المعقول نسيانهم؟ إذا لم يكن للمرحلة الإنتقالية علاجٌ حقيقي، لكل حيثيات المرحلة، ونأتي بكل شجاعة، ونمرّ عليها ونتجاوزها ولا نتاجر بالماضي، المفروض أن نتجاوز الماضي ولكن كيف نتجاوزهم بشجاعة وعدل وتحقيق العدل للجميع، من له حق نعطيه وفي الوقت نفسه نتجاوز، قضية التقاعد يجب اعطائها للجميع، العراق بلد خير، نأتي ونقصر ونجعل عائلة إنسان هو يصبح ضدنا وعائلته، لذلك مسألة المرحلة الإنتقالية ومخلفاتها يجب أن تعالج بشجاعة وبمنطقية وعدل.

كثيرٌ من الوجوه أراها كانت في المعارضة وقارعت النظام اليوم، كلنا عارضنا النظام، ليس من اجل رغيف الخبز، نحن ليس ثورة جياع، نحن في سبعينيات القرن الماضي، عندما حاربنا النظام، العراق كان في قمة النمو الاقتصادي، التنمية الانفجارية، وكان العرب والأجانب في ذلك الوقت يبحثون عن وظيفةٍ فيه في ذلك الوقت، عندما تتخرج يعطونك دفتر الخدمة العسكرية إلا أن تأتي بتعيينك المركزي من قبل وزارة التخطيط وتباشر، ثم بعدها يعطوك دفتر الخدمة عندما تكمل الـ 18 شهراً في الخدمة العسكرية، سابقاً الخير موجود، ونحن لم نقم بثورة جياع. الذي جعلنا نحارب النظام ونقف بوجهه مسألة الظلم نحن كذلك نسيناه، أتينا اليوم وتحولنا إلى أُناسٍ، لا توجد كهرباء، لا توجد خدمات، نسفنا كل ما ناضلنا لأجله، وتحولنا

اليوم لجزئيات بسيطة، ودمرنا كل المؤسسات الجديدة التي تم بنائها.

كنت البارحة أتحدث مع أحد قادة الكتل السياسية، قال لي كيف ندخل الانتخابات ونقنع الناس بها؟ هناك حديث قاسي على قادة الكتل السياسية والحكومة والوزراء، كلها عبارة عن مجموعة فساد مالي وإداري، حتى القضاء، إبعاد رئيس مجلس القضاء. انتهينا من البرلمان، النظام العراقي نظام برلماني يشكل على هذا الركن الأساسي الذي هو البرلمان، هذا البرلمان لم نجعل لهم سكة في موضوع الرواتب، هذه تركيا التي كانت بلداً جائعاً ومن يصبح عضو برلمان تبقى رواتبه مدى الحياة، الآن مشكلتنا فقط هي رواتب البرلمانيين.

أرى أنّ هناك خطة مُحكّمة من قبل الأعداء لتدمير هذه المؤسسة التي بُنيّت على أساسها العملية السياسية، تعال قل لي ماذا اقول للناس، تعالوا شاركوا في الانتخابات، أنت ابو حسن العامري وقفت قبل سنتين وتكلمت عن الانتخابات، أليس هؤلاء البرلمانين اليوم وبهذه الطريقة نسقطهم، بكل صراحة أيها الإخوة نحن من حيث نشعر أو لا نشعر، أمّا أن ندمر المشروع السياسي الجديد، مشروع العراق فيه نواقص، لكن تدميره بأيدينا بهذه الطريقة سنندم على هذا التدمير، إذاً، الحكومة فاشلة، برلمانٌ فاشل، قضاءٌ فاشل، وضع متردٍ، اذاً، اذهبوا ليأتي غيركم، لذلك أرى أن مسؤوليتنا نحن التجربة الديمقراطية الجديدة، وهذا الدستور على ما فيه من نواقص، هو أفضل دستور في المنطقة، وهذه تجربتنا الديمقراطية والانتخابات على مافيها من مشاكل هي تجربةٌ غنية.

نحن اليوم أيها الإخوة أمامنا مسؤولية، وأنتم نخبة والكوادر الأساسية للمجتمع. هذه الوجوه، وهذا الملتقى، يجب أن يتحول فعلاً لمعالجة هذه الأمور. نقول البرلمان فيه أشخاصٍ غير جيدين، والحكومة ضعيفة، نعم لكن لا نعمّم، هذا موجود في كلّ تجارب العالم، أمس أتينا من نظام شمولي

دكتاتوري، واليوم نصبح ديمقراطيين 100%، غير ممكن، خلاف العقل، والذي اعتقده أمامنا مسؤوليةٌ كبيرة، كيف نحافظ على هذه التجربة؟ ولا ندمرها بأيدينا وعملية اصلاح هذه التجربة الكبيرة الغنية أيها الإخوة، الديمقراطية لن تأتينا مجاناً، رحمة الله على عزيز العراق، كان يكرر دائماً ما تحقق لم يأتينا مجاناً، ولا هي ضربة حظ، وإنما جاء نتيجة جهود وتضحيات ودماء زاكية طاهرة من الشعب العراقي، عندما تحقق الذي تحقق، واليوم نأتي على هذا، ونقول لايوجد كهرباء، يُراد لنا مراجعة ومعالجة للنقاط التي ذكرناها في معالجة الأزمة السياسية أكثر من ذلك.

■ الوضع الأمني

هناك عدة عوامل لا يمكن أن ننظر للموضوع الأمني بشكلٍ محدود جداً:

1 - انعكاسات الخلافات السياسية على الوضع الامني، الخلافات السياسية بالتأكيد لن توحد جهدنا.

2 - ما موجود في دول الجوار وانعكاسه، والامريكان كانوا موجودين هنا وهددوا سوريا مرتين إذا استمرت بدعم ما موجود في العراق، وانفتحت الحدود، ولا وجود للمراقبة، والامريكان يراقبون، ولديهم أجهزة وما موجود من معارضة في سوريا، قاعدة موجودة في سوريا وهذا التمازج بين قاعدة العراق وبلاد الشام، وأصبحت بينهم مناطق واسعة تضغط عليها في العراق تذهب الى سوريا تضغط عليها سوريا تأتي للعراق، هذه أحدى العوامل الأساسية في تردي الوضع الامني.

3 - جميع الفتاوى والتحريض وعلماء كل يوم يخرج واحد يفتي بجواز قتل الرافضة، وهذه موجودة في السعودية، والفتوى اشد من الدعم المادي والمعنوي، نعم عاملان غسيل الاموال والسيطرة على الاموال للسيطرة على القاعدة، ليس هذا السبب الحقيقي، الفتوى هي السبب الحقيقي.

■ موضوع القضاء

من أمن العقاب أساء الأدب، محاكمات محكوم منذ اربع سنوات بالإعدام ويؤجل المحاكمة إلى أن اصبحت قضية مثل ابو غريب، وتعال أرجع المسجونين كلًّا إلى محافظته، مثلما في تكريت والموصل ومناطق اخرى، تهريب السجناء أنا اعتقد أنّ مجموعة الاجراءات الأمنية كذلك خططنا رتيبة وقديمة.

العامل الأمني هو مجموعة من العوامل وليس عاملاً واحداً إذا لم نعالج من القضاء إلى الوضع السياسي الى الحدود الى الفتوى الى.. الى..... الخ. وانا اقولها بكل صراحة بالنتيجة النهائية إنتصار إرادة الشعب العراقي وحاشا لله أن تنتصر إرادة عصابات على إرادة الشعب العراقي، ولكن نحتاج إلى زمنٍ طويل، ونحتاج إلى عملٍ جادٍ للوصول إلى تحقيق الوضع الأمني، ونحتاج إلى خطط أمنية جديدة ليست فقط عسكرية، نحتاج إلى تعاون دول الجوار للحد من الفتاوى التي تبيح الدم العراقي، والحمد لله الجميع يجامل اليوم ولا يزعل الدول الفلانية، اعتقد أن الوضع الامني لا يعالج إلا بمعالجة هذه العوامل المؤثرة في الوضع الأمني. شكر وتقدير وثناء لكل الإخوة واعتذر عن الإطالة والسلام عليكم.

القسم الثاني

المداخلات

بعدها شكر د. ابراهيم بحر العلوم المحاضر على حديثه عن الأزمة وفتح باب المداخلات للإخوة والأخوات الحضور.

❖ **د مظهر محمد صالح: ضياع التنمية**

تفاجأت بموضوع المحاضرة، والسيد المحاضر أشهر من نار على علم.

وهذا الموضوع من ناحية اقتصادية له رؤية أخرى، والرؤيا اختصرها بدقيقتين، وكتبت ورقة بناء على طلب مركز حمورابي للدراسات الإستراتيجية، الورقة من خمس صفحات، عنوانها السياسيات الاقتصادية في العراق خلال العشر سنوات والسياسة النقدية والمالية والتجارية، وسميتها "مستقبل السياسة الاقتصادية النموذج الريعي الليبرالي في العراق". نحن دولةٌ ريعيةٌ ومواردها كبيرةٌ ومقدور على حل مشاكلها لكن النموذج الذي حدث في العراق انفق بشيء بهذه الخطورة التي دهورت الوضع الإنمائي.

شغلتنا دولة المكونات، وليس دولة المواطنة، وهذه الخطورة التي عرج عليها معالي الحاج العامري، دولة المكونات ومخاطرها في وضع العولمة وهو وضع مختلف عليه، فالمكونات الإقليمية التي توجد عندنا تخلط بشيء. يعني المكون يستقل بذاته اقتصادياً ويبدي يبحث عن جاذبة، المكون السنيّ يجري على الأقاليم السنيّة المجاورة له، والمكون الكردي يجري كذلك على المكونات الآرية، والمكون الشيعي قد يمتد إلى إيران.. الخ، وبالتالي هذه تنسف الدولة والسبب نحن المفروض الدولة الأمة. لماذا نسيتموه وحل محله دولة المكونات، والأخطر فيها أين النموذج الاقتصادي الذي حدث في العراق وهل هو ليبرالي؟ وهي التي تؤمن بشيئين: طرف خاص يجري وراء الريع الحكومي وتغير الدولة شيء متغطرس بالتالي غير كفوء، فمحطة الانفصال بين الدولة والسوق، أصبح السوق والدولة منفصلين ويعطل الانفصال جدول أعمال التنمية في العراق، لا توجد تنمية والدولة اعتمدت على السوق الذي هو يعمل التنمية والسوق هش والسوق يريد من الدولة حتى يربح فأضعنا عشر سنوات من التنمية التي فاقمت الوضع السياسي في العراق.

فأنا أضيف لما قال الحاج هادي العامري تدهور التنمية وضياع عقد من التنمية هو احد اسباب الأزمة الراهنة ونحن اليوم نعمل لكن دون مستقبل حيث نتكلم عن البنى التحتية، لا ماء ولا كهرباء ولا تعليم جيد، هذا هو

النموذج ما هو الحل؟ الحقيقة نحن يجب ان نغير من النموذج الريعي الليبرالي الى ما يسمى بالنموذج الريعي التجاري ويقصد به سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية، وهذا ما اقصده الماكنتزية القوة الاقتصادية، وهي الدولة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي كيف نربط دولة تتشابك مع السوق بقوة، هذا التشابك هو الذي يخلق وحدة العراق ويقوي الاقتصاد وبالتالي تصبح الدولة قوية وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ نجيب الصالحي: سياسة القوة تجاه الإرهاب**

السلام عليكم جميعاً، حديث السيد هادي العامري كان حديثاً شيّقاً وحماسياً، وهذا يعيدنا إلى أيام مضت لكن أيضاً حديثي يتوجه إليه مباشرة، واريد أن اقول له في المجال الأمني أنّ الحديث بالنسبة لك يختلف عن غيرك، فانت كنت مسؤولاً ورئيس لجنة الأمن والدفاع ورسمياً أنت قيادي في المجلس الاعلى والتحالف الوطني، وشخصية معروفة ورئيس منظمة مجاهدة، وانت كنت متحركاً ومسجلاً أكثر من نشاطك في مجال الأمن والنزاهة وامور كثيرة.

انا اسألك سؤال، المؤسسة الأمنية، يعني الوزراء ومفاصل أمنية حقيقية مهنية بالإضافة إلى سياسية، يعني سياسية بهذه القوة من يضمن الوزراء الامنيين في العراق؟ وخلال هذه العشر سنوات يمكن ان تنطبق عليه المواصفات الذي يستطيع خلالها أن يعالج الإرهاب الأعمى، وإن حضرتك قلت هذا الامر فيه عوامل داخلية ودول جوار وكثير من العوامل الاخرى فمن هذا الوزير الأمني الذي يأتون به ويستطيع معالجة الأمن وأسألك ويعني انت تقر بذلك في حين هناك اشخاص لهم تاريخ من الممكن أن يعملوا.

على هذه الحالة، ويجعلوا من الامن في العراق سائداً كما في بريطانيا وامريكا، بل هذه الأردن فقد حدث انفجار وقد جمع ملك الاردن النواب والكتل السياسية، ونعلم أنّ الاردن فيها خليط وكثير من المشاكل قال لهم إن

الإرهاب خط احمر والتفت الى رؤساء وممثلي اللجنة الامنية والوزراء وكل المؤسسة الامنية حاضرين، وقال لهم بالنص تعتقلون اي شخص تشكون بقلبه يساند الإرهاب، ونحن هنا يا رئيس الوزراء أعمل ذلك ومنهم الوزراء الأمنيون يستطيعون ان ينفذوا هذه المهمة وشكراً جزيلاً.

❖ **الاعلامي نزار حاتم: تحقيق مبدأ الهوية الوطنية**

بسم الله الرحمّن الرحيم، شكراً لمعالي السيد الوزير على صراحته المعهودة المباشرة والبعيدة عن المغالاة ولأنه أشار إلى أسباب الأزمة واستغرق في هذه الأسباب وذكر عدة نقاط كان أبرزها الجانب الامني، واعتقد إن نصف الأزمة الحقيقية في العراق مرتبطة بالهوية الوطنية، مشكلة العراق منذ أن قامت الدولة لن تتحقق له هوية وطنية حقيقية، والفرد العراقي مسلوب الهوية لا الدين وحده يحقق هذه الهوية ولا القومية تحقق الهوية وحدها، ولا الطائفية تحقق الهوية، لن تتحقق الهوية الوطنية إلّا بقيام دولة مؤسساتية تعطي للمواطن حقه الوطني ومن الواجب أن نعطي للمواطن الحرية والتنمية المستدامة، وفي ظل هذا السقف تنمو الهوية الوطنية وتزول هذه المناكفة التي تفضل معالي السيد الوزير بذكرها، و إلى الآن للاسف الشديد فاقدون له، ونحن بعد التغيير هذا ما لمسناه في محاولة اللاوعي العراقي الذي يطمح لاستعادة هويته، السنيّ يعتقد أن هويته في السلطة غائبة، والشيعي اعتبر أن السلطة ملكه ولا بد أن يرجع ما مضى، فلابد أن يمسك بها وبالتالي لما يصبح وزيراً لابد أن يأخذ بالمفاهيم الموجودة عبر الطقوس الدينية او غيرها من اشياء مع احترامي الشديد للطقوس الدينية.

مشكلتنا الحقيقية هي عدم أخذ العراق حتى اللحظة منذ 2003 والى الآن ومعالي السيد الوزير مطلوب منه ان يساهم في هذه القضية بوصفه احد القادة السياسيين المحوريين، الذي قدم تضحيات كبيرة من اجل هذا البلد. أن نبني دولة تحقق الهوية الوطنية الكفيلة بإنهاء هذه المناكفات الثنائية والثلاثية

القومية السنية الشيعية الاثنية، وهذه المناكفات لا تجمع البلد خلاف خيار الدولة، لماذا البلد موزع بين سني شيعي وكردي وعربي، ونقطة أخرى :

من غير المعقول عندما نتحدث عن الوضع الامني وتردّيه و نحن نلقي اللوم على الآخر وكلنا نعرف أن هناك تنظيماً وهناك انصاراً للنظام البائد يمدّونه بالمعلومة وإلى آخره، ولا نريد أن نبدل احداً على الاطلاق وبالنتيجة هناك قوة غاشمة قاتلة في حين بدأ التراجع الامني يصل إلى حالة خطيرة تنذر بدخول العراق إلى أتون حرب اهلية بسبب التداعيات الامنية، والسؤال هو من المسؤول عن هذا التداعي هل فقط الخصم أم نحن أيضاً؟ والدليل اليوم نحن نتجادل بيننا، انت بصفتك وزيراً ماهو مطلوب منك، وانت رجل لديك خبرة المطلوب منك أن تقول كيف نواجه هذا الخصم، ما هو دورنا وحجم مسؤولياتنا، لحد الآن لم نسمع من رجل أمن او منظومة امنية يقول نحن مقصرون أبداً، قبضنا على فلان وعملنا حزام بغداد وعملنا كذا ونسمع عن لجان تحقيقية شكلت في الموقف الفلاني، ولكن الشعب العراقي ينتظر هذا الخاطف من ابوه من امه، يعني من القادة الامنين يأتي وتقول له انت لديك افكار وقد درست في كلية الاركان، الحرب المفتوحة والحرب النظامية وحرب العصابات ولديك الخيرة فكيف تعرف طبيباً حامل حقيبة ويدخل الى عيادته في الكرادة ويستقبل المراجعين وهو أمير في القاعدة. هل تستطيع التشخيص؟ وشكراً.

❖ **الدكتور علي الرفيعي: لا أزمة بين المكونات، بل شرعنة للفساد**

السلام عليكم شكراً للأعزاء آل بحر العلوم على هذا الملتقى الشهري وشكراً لضيف هذه الجلسة معالي الأستاذ العامري، حقيقة لديّ تعريفان لما تفضل به الاستاذ العامري، التعريف الاول يخص اسباب الأزمة، وأول ما تكلم ارجع الأزمة إلى الثقة بين المكونات هذه نقطة قد نختلف فيها، -وإن كان السيد العامري عاش في الخارج خلال مدة المعارضة- نحن عشنا في

الداخل لم نشعر أن هناك أزمة بين المكونات.

الأزمة بدأت وتفاقمت بهذه الصورة بعد عام 2003 مع وجود دستور، ومع احترامنا للدستور، توجد اربع مواد في الدستور فقط ورد فيها تعبير للمكون، ولذلك الأزمة الصغيرة قادت احزاباً وتجمعات باسم المكونات. وفي تصوري كانت احزاباً كثيرة تجمع من كل الالوان والاطياف، لكن بعد 2003 وللاسف الشديد فإن المكونات استغلت من قبل قادة الاحزاب ليتحدثوا باسمها وبذلك عمقوا هذه الاسباب وارجعوها لأسباب تاريخية ودينية لكن للاسف الشديد لم تكن مسألة الثقة معدومة سابقاً هذا جانب اول.

الجانب الثاني تكلم الأستاذ عن موضوع التوازن، وتفضل الأستاذ العامري وقال انه هل في لجنة التوازن التي شكلها مجلس الوزراء اخوان يمثلون التوازن الذي تطالب به بعض الجماعات، هو شرعنة للفساد وفيه خطورة حقيقية واساسه في المحور السادس في كتاب الإقليم اساس، إن موضوع التوازن ورد في المحور السادس من اجتماع اربيل بالنص.

ان الوظائف المنصوص عليها كوكيل وزارة ومستشار ومدير عام ينبغي ان توزع على اساس التوازن وشكلت لجنة من عدد من الوزارات لمسألة التعيين بهذه الموازنة، فلابد أن نخرج من هذه اللجنة وحتى تثبيت أي مدير عام لا بد أن يكون من قبل هذه اللجنة فهل يتم الاختيار على اساس علمي أم يتم الاختيار على اساس الكفاءة؟ أم أن الاختيار يتم على اساس ما اسموه هم المكونات، وهو بالاساس علاقات القرابة والعلاقات الحزبية وهذا فساد صارخ وواضح ولذلك فمن المطلوب من السيد العامري كونه وزيراً ومجاهداً سابقاً أن يقف بوجه ما اسميته شرعنة الفساد من خلال التوازن وشكراً.

❖ **الدكتور علي الكليدار: المسؤولية تجاه الفساد**

بسم الله الرحمّن الرحيم، السلام عليكم، الدولة العراقية منذ عام 1917، أيّ في الاحتلال البريطاني، قام البريطانيون بتأسيس دولة عرجاء في

العراق، أمّا الامريكان فقد اسسوا عام 2003 دولة كسيحة، واستطاعوا من خلال هذه الدولة تأسيس مجلس حكم، وبريمر اراد أن يدخل مدخلات كثيرة ضمن نظام الدولة كأن تكون المحاصصة ويكون للكتل السياسية التي كانت في المعارضة العراقية اساس في إدارة هذه الدولة.

وانا في 2005 في مؤتمر تأسيس الدولة العراقية قلت لهم يا أخوان من غير الممكن إن من كان يصلح للمعارضة يصلح لإدارة الدولة، هذا غير صحيح، الدولة شكل والمعارضة شكل آخر، الحقيقة التي صارت واضحة الآن للكثير من الناس حيث يتكلمون عن الفساد والمؤسسات الفاسدة من هم المفسدون في العراق.

اوجه سؤالي للحاج هادي العامري، إنّ هولاء من وكلاء الوزارات و المدراء العامين والمستشارين أليسوا من الاحزاب السياسية المشتركة في السلطة؟ إذاً، هم المفسدون. لماذا تخرج علينا زعامات الكتل السياسية وتتكلم عن الفساد، وهم من عينوهم في مفاصل الدولة ومن اتوا بهم إلى الوزارات.

أمّا من ناحية الوضع الأمني فإنه يحتاج إلى كوادر ونماذج لها عمق استخباري ولها أفق لوجستي في إدارة الملف الأمني في العراق ولكن الآن هذا الأفق غير موجود ونحن منذ اليوم الأول نشأت دولة القانون ودولة رئيس الوزراء وأسس هذا النظام ولكن لحد الآن لم يتغير في شكل ونظرة الشارع أو أُضيف لها شيئاً آخر، فالمعلومة لها اساس واقعي، إذاً، لا يوجد تغيير في الموضوع وحضرتك كنت رئيساً للجنة الامن والدفاع وانا عملت معك واعرف الكفاءة العالية التي كنت فيها مع احترامي لأبي عمار، ولكن انت كنت وإدارتك تديرون ملف الضباط الذين يأتون إلى مجلس النواب كانوا ينظرون اليك بشكل آخر ولم يستهدفوا مجلس النواب -كما تفضلت- استهدافاً للعملية السياسية بكاملها و شكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ منتصر الامارة: خور عبد الله**

السلام عليكم، الاخوة الحضور السلام عليكم، وشكراً لموقفه من البرلمانين واستهدافهم وهذا النفس ونقول له أنت وزير ونائب سابق لماذا تترك معضلة كبيرة سبب ازمة في العراق هي معضلة عدم العمل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطريقة تكاملية، وهذا التقاطع الغريب بينهم يأخذ بالعراق الى الهاوية فهذه النقطة الاولى، الدور المطلوب بأن هذا يؤثر على الملف الامني والملف السياسي، الحاج ابو حسن أنت جزء من قرار الدولة العراقية منذ عام 2003 إلى الآن ولا أريد التحدث عن الايجابيات أتحدث عن مسؤوليتك الحالية لا تتنصل عنها.

موضوع خور عبد الله، وأهلها يثقون بك اكثر مما يثقون بغيرك ويفهمون أنّ خور عبد الله قد بيع وأنت موجود على رأس سلطة وزارة النقل، موضوع الفساد الذي تحدثت عنه شخصّت ولم تعالج وكنت بعيداً عن محور ذكره الاخ المتحدث قبلي وهو موضوع الفساد السياسي والمالي للاحزاب وانت جزء من هذه الحركة، شاب جالس هنا، أتى وقال لي أستاذ أنا رأيتك في التلفزيون وهو يسمعني الآن وقال نحن مجموعة من الشباب وهذا تاريخ العامري في الاهوار، فقال لم اخرج على لقمة العيش ولا رغيف الخبز ونحن خرجنا لرفع الظلم والعامري شاء ام ابى ويفتخر انه من كيان سياسي إسلامي ولكن شاب يأتي ويقول انه لا يستطيع الكلام وانا رأيتك في التلفزيون ونحن مجموعة شباب سنقوم بتظاهرات لحظر الأحزاب الإسلامية، لأن الشعب يعتبر الأزمة السياسية والأمنية بسبب الأحزاب الإسلامية، أين انت من هذا؟ وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور رائد فهمي : التصدي للأزمة**

تحياتي إلى آل بحر العلوم والاستاذ هادي العامري مع جزيل الشكر لكلمته وصراحته انا استنتجت من خلال الطروحات التي تفضل بطرحها

مجموعة من الاسباب العديدة التي ترجع الى عدة سنوات حيث ذكر قضايا منذ 2005 وربما قبلها استمرار هذه الازمات وهو بحد ذاته معلومات مهمة. لقد استنتجت العجز وعدم قدرة الخروج بحلول على اسس هذه المعادلة لأن الارضية التي قد يتم التعامل بها هي جزء من المشاكل.

نأخذ مثالاً على ذلك فقضية الثقة إذا قلنا هناك عدم ثقة بنيوي بمعنى عدم ثقة بين المكونات فهذه مسألة بنيوية، مسألة تتحول في المجتمع وتركيبته وبالتالي أن الحديث عن أزمة الثقة الناشئة كالاتي وقد تفضل بذكرها إن النظام السابق قد استهدف الكرد واستهدف الشيعة وهذه اسباب سياسية و من الممكن أن نعالج ميولها على ضوء ذلك، انت من تحكم وتعيد جسور الثقة بين المكون، وكيف نفسر نحن وراء خمس سنوات من الحكم المشترك تعمق ازمة الثقة بالقياس لما كانت عليه في البداية إذاً، قضية الجسوراصبحت جدلاً و يجب تشخيصها.

أقول إن المؤشرات تقول نحن في أزمة بناء دولة انا اتذكر الدولة التي بنيت بعد عام 2003 حتى الاسس والسياسة التي قامت عليها اليوم وصلت إلى حد الأزمة ما لم نتصدَّ إلى جذور الأزمة ونعالجها بشكل جذري.

انا اخشى أن الامور تذهب من سيء إلى اسوء والمعالجات الجزئية بدأت تستفحل اليوم ذكرنا اصل المشاكل وانا اتذكر قبل سنتين قبل ما تستفحل اشرنا على خطورة هذه المشاكل و اليوم صرنا في الوضع الأمني وذهبنا اليوم نضطر أن نستشير الآخرين، نعم أين نحن من بناء اجهزتنا الداخلية اين نحن من بناء الدولة؟ الثمن سنوات إضافية وقد ذكر الاستاذ العامري هذه المعلومات.

السؤال ليس اطلاق سراح المجرم إذا كان الجميع مجرماً نتصارع حول حالات كبيرة وهناك عدد كبير من القضايا التي تحتاج لجرأة ونعيد بناء جسور الثقة، وموقف جريء للقادة السياسيين المحسوبين على الكتل المتقابلة.

اليوم اذهب لمنطقة معينة وانتمي لهوية معينة لابدّ أن اعمل خطوة استثنائية لأذهب لمكان معين لأن الثقة مفقودة. كيف ابني جسور الثقة؟ و نحن نتعامل بمنطق ثائرين لحسابات الماضي ويتم تصفيتها، أين نحن من مفهوم المصالحة الوطنية؟ مع من المصالحة؟ إذا لم نحل مشكلة المصالحة هذه مصالحة مجتمعية هل نعتبرها مجتمعية أم مصالحة سياسية؟

إذا كانت مجتمعية لا بد أن تتكلم المرجعيات إذا كانت مصالحة سياسية لها علاج وهذه الخمس سنوات لم تنتج شيئاً، لذلك لا اريد أن اطيل، كل المشاكل التي ذكرها السيد العامري صحيحة وانا اعتقد نحن نمر في منطق كسر الحلقة ولا بد أن نعترف بالأمة ومقوماتها، إذا كنا اليوم نشكو من مجتمع ما على اساس المكونات الموجودة في مجلس النواب لتمثيل الناس والمطالبة بحقوقهم فعلينا الدفاع عن هؤلاء المواطنين. اليوم لدّى المواطن أزمة ثقة يشكك بالدولة و يشكك بالبرلمان يشكك بالقضاء وهذا إذا رصدته بصورة منقطعة عدم تلبية مطالب الناس، فإن له مردودات سلبية واتفق مع السيد العامري وشكراً جزيلاً.

❖ **الدكتور محمد مرعي: عنصر الإرهاب في العلاقات الدولية**

بسم الله الرحمن الرحيم، الحضور الكرام، سلام من الله عليكم ورحمته وبركاته، شكراً لمعالي الوزير هادي العامري على محاضرته القيمة بخصوص الأزمة والوضع السياسي الراهن وأن كل فقرة من هذه الفقرات التي تفضل بها معالي الوزير بحاجة الى مداخلات كثيرة ولكن اتكلم عن بعض الجوانب التي تكلم عنها معالي الوزير.

اولاً: بالنسبة للإرهاب لا يمكن حل الإرهاب بالطرق البالية التي تنتهجها الدولة العراقية في الوقت الحاضر، لأن المفكرين بالعلاقات الدولية عندهم رأي يقول إن الإرهاب عنصرجديد في العلاقات الدولية، إذاً، الإرهاب مصدره ليس في الداخل فقط بل مصدره الخارج أيضاً فمن أراد أن

يكون عنصراً فاعلاً في النظام الدولي عليه أن يتعامل مع الارهاب على اساس عنصر جديد في العلاقات الدولية لذلك فأن الدول الكبرى تعد هذا العنصر مهماً في رسم الخارطة الإقليمية وخارطة النظام الدولي ومن هنا يتطلب أن نتعامل بشكل واقعي وصريح في مسألة الإرهاب ونستفيد من الاتفاقيات باختصار شديد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي.

التي يخص جزء منها الوضع الامني مع الولايات المتحدة الامريكية، وإن جاءت زيارة دولة رئيس الوزراء متأخرة في هذا المجال فأني اعتقد بأنها قد اثمرت بردود فعل واستجابة من الامريكان عندما زار كيري اليوم المملكة العربية السعودية، أمّا عسكرة الشارع و زيادة أعداد الجنود فهذه مسألة بالية ولا يمكن أن تجدي نفعاً في كل الأحوال.

المسألة الثانية: مسألة صناعة القرار، ماهي آلية صناعة القرار في الحكومة العراقية؟ اراها مبهمة، فإذا كانت هناك آليه اتمنى أن يعاد النظر في هذه الآلية، وإن لم تكن هناك آلية لصناعة القرار اتمنى أن تؤسس آلية لصناعة القرار تنسجم مع الوضع العراقي ومع الوضع الاقليمي، ومع الوضع العالمي، وأن لا يستبعد أن تستند هذه الآلية على مراكز البحوث الاستراتيجية وليس بوضعيتها الشكلية ولكن بحلّتها الجديدة الموضوعية التي تكون بعيدة عن التسييس وقريبة جدا من المواطنة لأنه نحن في الوقت الحاضر عندنا اوباما ليس هو صانع قرار مع انه رئيس الولايات المتحدة و قد يكون مشاركاً في القرار او يكون هناك مصدر للقرار، اما في العراق فهذه المسألة مبهمة فأتمنى أن تكون هناك مراكز بحوث استراتيجية متخصصة وتنتج هذه المراكز خلايا أزمات لإدارة الأزمات التي يمر بها العراق، وبالتالي لا يهمل دور الاكاديميين والعلماء العراقيين غير المسيسين وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ عبد الواحد طعمة : استحقاقات المواطنة والشراكة**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أولاً: نهنئكم وانفسنا بمناسبة السنة الهجرية الجديدة ونسأل الله أن تكون سنة عامرة بالأمن والسلام على العراقيين.

لا ادري في الآونة الاخيرة السلطة التنفيذية تتحدث عن خلل داخل إدارة الدولة في مؤسساتها، وتحدث دولة رئيس الوزراء قبل مدة عن خلل في إدارة الملف الأمني، وفي إدارة ملف الطاقة، الآن السيد العامري تحدث في هذا المجال. الذي يستحضر فيه حادثة من مثيولوجيا اهلنا يقول أنّ شخص "يفتر في الشارع وسأل والله لو ينطونياها يوم واحد كافي ان اسوي ما اسوي" وصل الكلام للحاكم قال لهم "جيبوه" قال له "عمي انت تريد تصير يوم واحد كله راح انطيك اليوم كله صدك كله والله " جمع ربعه وقال لهم "عمي" هذا سيكون غداً حاكماً عليكم الكل ينفذ. ولبس ملابس حاكم وفطوره فطور حاكم كالقيمر عرب وجاءه من الصباح وهو جالس على الكرسي ولكن رأى شيئاً جديداً حيث رأى واحداً من الخدم يمسك حبلاً وحبلاً مربوطاً بحجر كبير على الكرسي هذا ظل محتار وعينه على الحجر العلوي متى يقع عليه وعندما يخرجون منه يظل يدور و يخاف ان يقع عليه وانتهى يومه إلى أن جاءه الحاكم وقال ماذا عملت فقال انت جعلتني حاكم وجعلت صخرة فوق رأسي قال له غير انت حاكم، اذاً، من يتولى السلطات إذا كان الخلل في السلطة التنفيذية وتعترف السلطة به. قبل شهر من الآن ومن على هذا المنبر تحدثت الذي تحدث به السيد العامري في مطلع حديثه ومحاضرته والأزمة ليس هي أزمة سياسية بقدر ما هي أزمة مفاهيم أو مفهوم للاصطلاحات للشراكة والمحاصصة والتعايش السلمي والهوية، وأنا افهم الهوية بشكل آخر وأنا افهم المواطنة بشكل والسلطة تفهمها بشكل آخر.

السلطة تفهم الوطنية والمواطنة هي بنسبة الولاء من قبل المواطن للسلطة

بينما المواطن يفهم المواطنة على أنها استحقاقات، إذاً، الازمة أزمة مفاهيم للاصطلاحات ويجب أن تكون هناك تفسيرات جديدة لهذه المفاهيم تضطلع بها القوى السياسية للاتفاق على المفهوم لهذه الاصطلاحات.

اعتقد أنّ أزمة الثقة بين الطبقات السياسية، وليست بين المكونات وبالتالي الطبقات السياسية التي تدعي تمثيل المكونات هي وراء أزمة الثقة. إنّ الملف الأمني فيه الكثير من الانتقادات ولكن هناك جانب ينتقد عليه دائماً وفيه معاناة كثيرة تجفيف منابع الإرهاب و بحسب اطلاعي عن قرب على موضوع منابع الارهاب الذي يموّل الإرهاب من 2003 بأموال تقدر باكثر من مائة مليون دولار، قد هرّبها النظام السابق الى الخارج على شكل اموال محطات للمخابرات وأموال استثمارية مع الدول وبلدان وارصدة، وبالتالي لم نجد اي تحرك وجهد جدي من قبل الحكومة لاسترجاع او تطويق هذه الاموال في الخارج.

واضف إلى ذلك فإن هذه الاموال استثمرت داخل العراق واصبحت تجني ارباحاً من داخل العراق وتمول الإرهاب، الجانب الآخر لهذا الموضوع هناك سياسيون وللأسف من كل الاطياف منتفعون من هذه الاموال تستغلهم الجهات التي تدير هذه الاموال كواجهات للحماية وشكراً جزيلاً.

❖ **الاستاذ اسعد تركي : الرجل المناسب في المكان المناسب**

بسم الله الرحمن الرحيم، الاخوة الاحبة السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لم أكن انوي الحديث بوجود هذه القامات الفكرية كالعادة، وكان يطيب لي أن استمع اكثر من الحديث إلا أن الحديث مع المجاهدين له شجون وإثارة فقد استثارتني بعض المصطلحات لاسيما ونحن نعيش معاناة أهل البيت الخالدة في ملحمة عاشوراء.

إن المصالحة الوطنية -وهنا اتوجه الى الحبيب جناب الاخ ابو حسن والاخوة قادة التحالف الوطني- وهم يشابهونني في هذه المفردات ولابد أن

اتذكر آهات الامهات ودموع اليتامى والدماء الزاكيات وتضحيات الثكالى، اضع بين انظاركم الكريمة ما قاله منار الثائرين ومنار المستضعفين في العصر الحديث إمام الصحوة الإسلامية السيد روح الله الموسوي الخميني لأنه مرّ ايضا بالحالة نفسها بعد القضاء على الطاغية الشاه المقبور حين قال : المصالحة مع الظالمين هي ظلم على المظلومين.

النقطة الثانية: احببت أن اضعها بين ايديكم الكريمة هي وبالأخص جناب الحاج الحبيب ابو حسن، والشيء بالشيء يذكر، انه القي القبض على وزير الدفاع في الاتحاد السوفييتي بتهمة العمالة والاتصال مع السي اي ايه، وحينما سألوه ما هي المهام التي اوكلت إليك فاجابهم المهمة الوحيدة هي ان اضع اشخاص في مكان معين على خلاف قدراتهم وتخصصاتهم وهنا السؤال والتحفظ على الحاج الحبيب ابي حسن وإذ كان لك ايها المجاهد الحبيب بأن تقبل تسنم أيّ وزارة دون احدى الوزارات الأمنية واضمن لك هي وزارة الأمن الوطني والداخلية والمخابرات وهي من حصة التحالف الوطني فلا يعرف الشوق إلا من يكابده كما لا يعرف الجرح إلا من يؤلمه وعادة يا حاج وانت ابن بلدتها تعرف أن عقلية المُطارد سابقاً تفوق عقلية المطارد.

وبالتالي سوف يكون له من الخبرة المتراكمة أن يعرف بالضبط كيف يُدار هذا الملف الخطير وانت خير العارفين و باستثناء مداخلة الاخ الحبيب من البصرة منتصر الامارة كانت مداخلاتهم على جنابكم الكريم مداخلات امنية.

النقطة الاخيرة: تتعلق بالاحبة والمفكرين ومتابعي الشأن السياسي بل صانعو القرارات، وانا كثير من الامور التي شخصتها القيادات اسباب الأزمة الرئيسية للعملية السياسية والكل يرجع ذلك إلى خطأ في الدستور. طيب ما هو الحل ونحن في الساعات الاخيرة، الآن المشكلة الاخيرة هل زيادة المقاعد التعويضية، المرجعية اصرت واقرت البقاء على 325 عضواً إلى أن تدخلت الامم المتحدة بزيادة ثلاثة والدستور يقول إن لكل 100 الف فرد نائب يمثل

الشعب العراقي، المرجعية قالت إن هذا هو هدر للطاقة، طيب بينما رأي الإخوة في البرلمان منهم من يظل تحت رأي المرجعية والآخر وراء الدستور طيب إذن الدستور اصبح المشكلة بينما ينبغي أن يكون المعالج الرئيسي، ما هو الحل؟

في ملتقيات سابقة ذكر احد الإخوة شكل كتلة تاريخية وهذه الكتلة كيف تشكلت نرجع إلى أنه ينبغي الانضواء تحت لواء المثل الاعلى الذي تؤمن به الجماهير، وهو المرجعية الدينية الرشيدة العليا المتصدية لرعاية شؤون الأمة التي تحشد طاقات الأمة باتجاه اهداف وطنية عليا وتكتل هذه الكتل السياسية لتشكل هذه الكتلة الكبيرة بحيث تكون قادرة على تغيير هذا الدستور.

عادة ما نعاني من تشظي المشكلة والمشهد السياسي داخل الكتلة السياسية التي نعالجها بكتلتين من الخارج وكتلة من داخل المجلس الأعلى وحزب الدعوة وبالداخل التيار الصدري وهناك حديث تشظيات متوالية وكبيرة إذ نرى الكتل الكبيرة ونرى وجود فيتو لديها كي يتشظى المشهد السياسي ويصبح البرلمان ساحة للجدل العقيم بينما تستمر الكتل السياسية فإنها بنفسها تعاني التشظيات وبصورة مستمرة.

نحن نعمل في إطار تشكيل أي مكون سياسي وعادة ما ترشح هذه الارهاصات بين الجيل الجديد والمتصدي للقيادة و الحاصل أنّ هذا الصراع والارهاصات عادة ما تكون على مستوى الثوابت والمرتكزات الفكرية وتارة اخرى على الخطاب والآليات والوسائل والادوات وتارة على كليهما إلى أن ينشأ احد التحولات الثلاثة، أمّا كتلة كبيرة تنبثق وتنشق صغيرة منها، او كتل تساوي كل منها او تدعي التمثيل الشرعي لهذا العنوان الأم، أو بحرف ثالث يتشظون إلى الحد الذي لا يسمح لهم بتشكيل كتلة قبالة هذه الأحزاب العملاقة فيصبح لهم خياران، أمّا يعنونوه بشكل دائم ومرتكز او ينضوون تحت كتلة سياسية اخرى، وهذا الذي تفضل به جناب الدكتور بحر العلوم

حينما اشار لمعالي العامري وقال انهم يحاولون احتواء هذا الانقسام للحفاظ بما يمتلكونه من قدرة على الاحتواء والاحتفاظ بهذه الثلاثة اضعها بين ايديكم الكريمة، واختم ببيت شعر عندما كانت الوالدة موجودة في الغرفة السفلى وحين مررت لأنشط ذاكرتها ابدأ بها بصدر بيت شعبي وترد عليّ بالعجز في الملتقى السابق ورؤساء كتل اثنان او ثلاثة جالسون وفي محاضرة سماحة السيد عمار الحكيم يترامون التهم والمسؤولية بينهم حينها تذكرت قالت (وينك يل كلت هذا آنه وآنه..... دحلبت ليش اكفيت شو شامت ورانه).

❖ **الدكتور عادل : الافتقار للرؤية السياسية**

السلام عليكم، شكراً للسيد بحر العلوم استمعت انا لمحاضرة السيد الوزير والمداخلات الكثيرة من الإخوة، وأنا ارى أنه نحن نفتقر إلى الرؤية السياسية، العراقي عنده مشكلة بطالة وفقر وهذه الامور لا تحل بسهولة واختصر بشيء واحد

إذ يجب على القوى السياسية القادمة ان تضع برنامجاً سياسياً اقتصادياً خلال الواقع الاجتماعي والأحزاب، إذا لم تقف مع مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب فأنا أنظر الى العراق أكثر فقراً وتخلفاً.

❖ **الاخ اياد ثامر: التهميش و الإقصاء**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكراً للدكتور والسادة الحضور، ارى أن زعيم بدر يسجل ملاحظات ولكن اريد أن اعطيه ملاحظة قد فاتت الجميع، وفاتته انه زعيم بدر لم يحظَ باستماع اهل السنة لكلمته او للتداخل معه.انا عندي ملاحظات احب ان اطرحها بصراحة، أنّ الأستاذ العامري يتحدث في القاعة باستقلالية وعندما يظهر في التلفاز نجد الافراط بصفة المجاملة للطرف الآخر وهذا شيئاً ما يناقض الحديث.

الشيء الآخر، أنه تحدث عن أزمة ثقة بين الكتل السياسية الحقيقة هذا

ليس أساس الأزمة بل هي واقع حال لكن هناك ازمة ثقة بالنفس، وكثير من قادتنا في هذه المرحلة يتصرف وهو غير واثق ان صدام قد سقط وهو السبب في سقوطه وهذه تؤشر نقطة ضعف عند قادتنا وسادتنا.

الملاحظة التي اردت الحديث عنها هي أنّ التهميش والاقصاء قد يكونان من الدعوات الباطلة التي يتحدث عنها الاعلام في الطرف الآخر، لكن التهميش هو موجود عند الشيعة اكثر من السنة واعتقد ان السيد العامري يسمع مني كأخيه الصغير بأنه همّش الكثير ممن قاتل وجاهد معه في منظمة بدر، وعليه أن يراجع الاسماء الكثيرة من الذين قبعوا في بيوتهم ولم يسأل عنهم.

الحقيقة إنّ هناك مسألة اريد أن اثيرها، أنه تحدث عن فترة انتقالية ماذا يرى السيد العامري عندما تكون الفترة الانتقالية اكثر من عشر سنوات وهل هناك في تاريخ التغيير للدول و العملية السياسية فترة انتقالية لمدة عشر سنوات وشكراً جزيلاً

❖ **مركز الشهيد عز الدين سليم: العدالة الانتقالية**

السلام عليكم ورحمة الله، انا اعمل في مركز الدراسات الاجتماعية والتاريخية الذي اسسه الشهيد عز الدين سليم، في اجتماعاتنا يعني في الندوات عادة ما تحاصرنا مجموعة من الاسئلة من بين هذه الأسئلة:

السؤال الاول: يسأل الإخوة الحضور هناك في البصرة هل ان الكرد اقدر على عرض قضيتهم واكثر تمسكاً بإنصاف مظلوميهم، فماذا يجب على الاستاذ الفاضل هادي العامري الرد؟

السؤال الثاني: يقولون حول قضية العدالة الانتقالية بأن ينادي بها الضحية ولا ينادي بها مرتكبها ولحد الآن لا يوجد من اعلن ندمه على ما فعله بشعبنا لمدة ثلاثين سنة في حين إن هذه التجربة في جنوب افريقيا تشير

إلى أنّ من اقترف ظلماً بحق الآخر وقف وطلب من العوائل أن تعفو عنه وعند ذلك فإن الدولة هي من تتحمل عبء هذه القضية.

السؤال الثالث: الإخوة الكرد حراكهم اضرّ كثيراً بشركائهم و بالضحية ولم يتعرض لقاتليهم وهذه جملة اسئلة اضعها بين أيديكم وشكراً جزيلاً.

القسم الثالث
التعقيبات

◄ التعامل مع مخلفات الماضي

شكراً للإخوة على كل هذه المداخلات، في البداية حديثي ينصب على ان ناقل الكفر ليس بكافر فعندما ذكرت هذه الاسباب نتيجة وجودي في العملية السياسية ونتيجة دخولي في كل المحادثات التي كانت بين المكونات منذ عام 2003 ولحد الآن وآخر الاجتماعات التي كنا نعبر عنها باللجنة الخماسية الاخيرة، ولذلك فأنا عندما اذكر هذه الاسباب ليس بالضرورة أن أكون مقتنعاً بها ومؤمناً بها، ولذلك انا اعتقد شئتم أم أبيتم فإذا أردنا أن نعالج أيّ مشكلة في الحوار السياسي بين المكونات يجب إيجاد المصالحة الوطنية التي تحدث عنها بعض الاخوان في اول اسئلة ومنها ماهي الشراكة؟ وما هو التوازن؟ ما هو العفو العام؟ كيف نتعامل مع مخلفات الماضي؟ التي صارت بما يعبر عنه بالمرحلة الانتقالية، كل هذه الاسئلة وندخل في تفاصيل مملة وجزئية.

انا لا اريد ان اتحدث حول ما ذكره الاخ المتحدث الاستاذ مظهر، انا لم اتحدث عن المشكلة الاقتصادية المرتبطة بالمشكلة السياسية، وبودي ان اتحدث عن النزاهة وأثرها في تهديم اقتصاد العراق. النزاهة بدعة اوجدها بريمر من اجل تدمير الاقتصاد العراقي، وجعل كل العراقيين لصوصاً واتذكر

بأني دائماً ما اتحدث في التلفزيون وعندما نذهب لزيارة الامام الكاظم (ع) هناك سيد وضع كوشه عالية، وهو واقف مغطي شعره بعصابته ويقول(دير بالك على جيبك نشاله)، اليوم وامام الشعب العراقي، الحكومة وكل من يدخل مؤسساتها من رئاسة الجمهورية إلى القضاء إلى الحكومة إلى الدرجات الخاصة كلها حرامية تنهب، وهذا جزء من المؤامرة علينا ونحن نبرر لها ونحن ساعدنا الآخرين على انفسنا هذا واقع اليوم.

ذكرت ولا اريد أن اعلق حول الموضوع الأمني، يجب أن يكون الوزير الامني مستقلاً فأيّ أحد يعمل في المعارضة عنده حركة، فلان عند حركة زيد لديه حركة والعامري عنده حركة الاخوان، لا اريد أن اذكرهم كلهم فالجميع لديهم حركات.

إذاً، لا يمكن ان يأتي بعثي و نقبله وليس لديه حركة هذه الطامة الكبرى، نحن اتينا بالمستقل من اين آتي بالمستقل؟ لذلك بقينا، لم نستطع تعريف المستقل وبقيت وزارة الدفاع والداخلية خالية من الوزير، لذلك أيّها الإخوة إن موضوع الأزمة الاقتصادية والوضع الاقتصادي والتنمية واثرها وانا خريج كلية الإدارة والاقتصاد وكنت طالباً شاطراً، ما زلت اقول بشكل عام لم اتحدث عن الوضع السياسي فقط، ولم اتحدث عن القضية الاقتصادية، ولا اتحدث عن موضوع التنمية اليوم واسباب العرقلة واسباب عدم النمو، لدي معلومات مفصلة اتمنى أن يكون يوم في خدمة الإخوة أن هذا الموضوع مهم جداً وانا اقيّم الواقع فعلاً، فهل هناك ارباك هل انه نحن دولة سوق او دولة شمولية السوق، نحن معتمدون على السوق ولا نعطيه مجال السوق، أيضاً معتمدون على الدولة، وتريد أن تأخذ من الدولة ولذلك اليوم تحتاج فعلاً الى نظرية اقتصادية متكاملة، ما هو دور السوق؟ ما هو دور الحكومة؟ وانا اؤمن بضرورة اعطاء السوق دوراً وعلى الحكومة أن تكون داعمة لهذا الدور، ودون هذا لا يمكن بناء نظام اقتصادي في العالم. الكهرباء مجانا، الماء مجانا،

المدارس مجانا، الصحة مجانا، البطاقة التموينية مجانا، والله مع كل هذا نأكل جيداً، ونشرب جيداً ولكن دون تنمية ولا يوجد تقدم؛ اليوم هذه المسائل قاتلة ونحن أيضاً عندنا انتخابات ونركض في موضوع البطاقة التموينية، واليوم نسجل انها اذلال للشعب العراقي وقضية خلاف العقل البشري بامكان الدولة أن تقوم بتوزيع البطاقة التموينية، وتأتي بالعدس والبطاطس وتوزعه على ابناء الشعب العراقي وهذا غير ممكن بخلاف المنطق، فمثلاً، النظام الشمولي في الاتحاد السوفيتي قد انتهى واليوم اصبح الاقتصاد الحر وتنافس السوق، ونحن ما زلنا متمسكين بالبطاقة التموينية، ولنخلص الشعب العراقي من البطاقة التموينية فهي بدعة اوجدها المستفيد من البطاقة التموينية، ولذلك هناك مجموعة من القضايا الاقتصادية هي التي توقف النمو الاقتصادي كما هو مطلوب اليوم في اي بلد فيه موازنة 115 مليار دولار، وتقريبا اكثر من 70 – 80 % تذهب الى النفقات التشغيلية، وهذه نستطيع أن ندير بها أيّ اقتصاد انتم اهل الاقتصاد تستطيعون التحدث عن هذا الموضوع.

◄ تسيس الموسسة العسكرية

الاستاذ الصالحي، انا بكل صراحة اتفق معك وتعرف معاناتنا كلنا في موضوع الامن، لكنهم أتوا وفرضوا المستقل، تقول لهم نأتي بالصالحي يقولون لديه حركة، العامري يقولون لديه حركة تقول فلان يقولون لديه حزب، يأتي شخص غير منتمٍ لحزب في ظل هذا الصراع السياسي قطعاً ويصبح بيد كل واحد يحسبه صالحاً له، وكل شخص ناداه وقال له انا من حزبك، لذلك لم تبنَ لدينا مؤسسة عسكرية، والذي تحدث عن السيسي، السيسي لديه مؤسسة عسكرية متكاملة قائمة لم تهتز ولم تنحل، والمؤسسة العسكرية في مصر تختلف عن العراق، المؤسسة العسكرية في العراق قامت على اساس ضباط، وحزب، وبعث ووو..الخ. وعلى اساس المهنية المشوهة وهذه جزء

من جرائم النظام حيث بنى هذه المؤسسة العسكرية ليس على الطريقة المهنية، وجعلنا نشكك في كل الضباط الموجودين.

الموضوع الآخر الذي اتفق معك عليه اليوم هو عندما يأتي ضابط أو وزير دفاع مهني لديه خبرة وتجربة حتى يستطيع ان يواجه وهذا الذي اقوله انا دون ان يكون وزير او يأتي المستشارون والوكلاء وهم من يعطوا الخطط الامنية وأن تكون لديه القدرة في التوجيه في الجانب الامني واقول هذا صحيح، وهناك خطأ في أن يصبح أُلعوبة بيد المستشارين قطعاً وزير ضعيف لن ينتج شيئاً.

◄ قتل الهوية العراقية

الاخ نزار، احدى جرائم النظام السابق قتل الهوية الوطنية، اليوم الهوية الوطنية استحقاق، اليوم اعتقل أحد الشباب العراقي في البحرين، شاب عمره 16 سنة كان يلعب في المنتخب في البحرين، حين اتى للعراق ورجع اعتقلوه، اتصلت بالمسؤولين في وزارة الخارجية. اوباما يخرج "شرين عبادي" وهي مجنسة بالجنسية الامريكية يخرج اوباما بنفسه ويقول إن على السلطات الإيرانية اطلاق سراح المواطنة الامريكية " شرين عبادي " ولو كنا نحن لقلنا المواطنة الإيرانية المجنسة بالجنسية الامريكية،هذا عراقي ابن الملحة اتيت وقلت لهم تعالوا نقف نتكلم، قالوا هذا صراع، أنه ليس صراع، وهذا مواطن عراقي وحتى اسرائيل التي نشتمها ليلاً ونهاراً من اجل جندي تقدم تنازلات لتطلق سراحه سواء من الفلسطينيين ام اللبنانيين، بهذه انبنت المواطنة باستحقاق أتى النظام السابق واضرب لكم مثلا.

◄ روح المواطنة

احد الاخوان يقول بعد الانتفاضة الشعبانية المباركة بعد عام 1991

خرجنا من البصرة باتجاه المدينة واصبحنا في منطقة صحراء مقفرة اتتنا عاصفة ترابية وبدأت تقترب، لم نستطيع ان ننهزم، لقد اتت دبابة إلينا وإذا دبابات عراقية سوف تدمرنا، يقول فاقتربت اكثر فوجدناها دبابات امريكية فرحنا كثيراً وأوصلونا إلى الكويت ومن ثم إلى امريكا. المشكلة أيّها الإخوة الاحبة هذه روح المواطنة إذا لم تبنَ بناءً يشعر فيه المواطن بدوره وعزته، وليس شعارات لذلك اقول: أن نبني الهوية الوطنية ولكن كيف نبنيها، إذا لم ابنِ المواطن نفسه، ابنِ حبه للوطن؛ اين نحن اليوم وفي الوضع الراهن انا اعيّن هذا ولا أعيّن هذا، انا اعتقد أن بناء الروح الوطنية تحتاج إلى عمل دؤوب وعمل في المدارس في المعاهد في الكليات، يجب ان نبنيها في هذه الروح، والذي اقوله بشكل عام الرأي الذي ذكره الاخ الدكتور علي الرفيعي، بصراحة انا أخالف الدكتور، القضية بين المكونات حدثت عام 2003، أبداً، لا توجد هناك قضية كامنة هناك وراء الكواليس، نعم لم يكن صراع بين المكونات ولكن هناك استخداماً طائفياً للمكون في السلطة وعندما اتحدث بلغة الارقام وارجع اعد المدراء العامين 465 مديراً عاماً 440 من المكون السني و 25 من الشيعة والكرد والتركمان والمسيحيين، يعني ذلك ألم يترك اثراً، ألم يبنِ تأثيره النفسي في امتداده وعمقه في اوضاعنا فمن الخطأ أن نقول أن موضوع المكونات، حدث الآن. اليوم اقول لك في عمق المكونات البارحة حدث موضوع خلاف، أن يبقى العدد 325 وأن لا يزداد العدد وان تكون المقاعد التعويضية 15 مقعداً، وأن يتم توزيع المقاعد التعويضية 8 للأقليات و7 للكيانات 3 للشيعة و3 للأكراد وواحد للمكون السني، اعترضوا وقالوا لا نحن 4 ليس 3، واختلفنا ذهبنا وطرقنا ابواب المرجعية لنعالج، لم نستطع ان نعالج هذا يقول لاتوجد مكونات، فعلينا أن ندرك انها موجودةٌ وبحاجة الى علاج قوي وجذري، أن نعترف بالمشكلة وأن نجد حلولاً للمشكلة، ويأتي من يقول مواطنة فكيف نبني العراق على اساس المواطنة بكل صراحة نحتاج الى عمل ونحن اليوم كلنا الذين اتينا بالوضع السياسي، اتينا التوازن والشراكة

والارهاب والعفو العام متى اذهب الى المواطنة، لذلك انا اعتقد أن هذه العوامل الحقيقية ويجب أن نشخص العوامل مع احترامي للدكتور علي الرفيعي.

◄ الحفاظ على مؤسسات الدولة

موضوع التوازن ليس موجودا فقط في مذكرة اربيل ولجنتنا التي ناقشت في السفارات والوكالات مع المستشارين عندما كنت في البرلمان قبل اتفاق اربيل، وهناك نظريتان في التوازن على اساس المكونات هذا مهندس كفوء وقادر على العمل بصورة مهنية ومن المذهب السني لا يوجد خلاف في استلامه الموقع وعلى اساس الحزب، نحن اليوم قاتلنا من دونه. رئيس الوزراء وقف بوجهها هل يجوز أن يكون ذلك على أساس مكون وليس على اساس حزبي، وهذه اغلب مشاكلنا وهناك من يقول انت لم تحقق التوازن اليوم وكلاء ومستشارون ومدراء عامون من الشيعة والسنة ولا ينتممون لحزب يجب أن يخرجوا فقلت: يجب أن لا نخرب مؤسساتنا الحكومية ولا يوجد هذا.

والحديث من الاخ الذي يقول وانا في وزارتي لدي 15 مديراً عاماً، ويجوز أن يكون واحد فقط محسوباً على العملية السياسية، والبقية اغلبهم من المهنيين الكفؤين والقدماء، وهذا الذي قال نظرية التعميم التي تشمل كل المدراء العاميين والوكلاء صحيح ما تفضلتم به.

موضوع بريطانيا والدولة العرجاء الكسيحة صحيح. انا اعتقد ليس هكذا، المدراء العامون كلهم اتينا بهم فهم موجودون، نعم هناك مشاكل، هناك فساد، وحتى حديث الفساد مبالغ فيه، ولتبرير هذا الحديث الموجود تقاطع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية هذه ازلية، بذلنا جهوداً لتخفيف هذا التوتّر ولم نستطع، يعني اليوم برلمانيين غير منضبطين يأتون ويتكلمون بكلام

ويذهبون، واضرب لكم مثلاً، أحد الإخوة قال في تصريح أن رئيس الوزراء عند زيارته لامريكا صرف 100 مليون دولار، حدث العاقل بما لا يعقل فإن صدق فلا عقل له، يعني كيف وأين صرفها ياعمي، انا اليوم مع رئيس الوزراء كانت طائرتنا من خدمات الخطوط الجوية العراقية، وكل المبلغ المصروف 50 الف دولار، فهذا الحديث مضخم فكيف صرف هكذا مبلغ، وانا اسأل عن هذا الموضوع كيف تصلحه، والحديث القاسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية يسد ابواب الحوار فيما بينها.

◄ مشكلة الموانىء

موضوع خور عبد الله انا جزء من القرار، لا اتنصل وانا اتحمل مسؤولية الكثير من القرارات ولا اقول انا ابرئ نفسي، ولكن اقول لكم تعالوا انتم اصحاب القرار، وصناع القرار لنحل اسباب الأزمة الحقيقية، موضوع خور عبد الله نحن لم نبعها بل باعها النظام على ضوء ماقام به النظام، نحن اليوم بين خيارين، الخيار الاول ما يلي :

خور عبد الله حسب القرار الأممي يعود للكويت، ونحن نقول للقرار الاممي لا، ونطالب بخور عبد الله، جيد، بماذا نص الفصل السابع؟ علينا ان نعمل معركة، قولوا لي اليوم في إدارة الممر المائي الذي نحن حفرناه وهذا حق تاريخي، كيف نديره بيننا وبين الكويت وحسب القرار الاممي يقول أن الممر المائي يقع في اغلب الاراضي الكويتية حسب تصنيف القرار الاممي.

والخيار الثاني: الذهاب الى المعركة ونأخذه منهم ونأتي لبحثها ونقول هذا القرار يعود للشعب العراقي ويرجع الحصار الاقتصادي ويرجع الوضع الدولي ضدنا، أو نقول لا، نحن نمر، وقليلٌ من الضباب سد الممر المائي، جاء هواء عالٍ سدَّ الممر المائي. نحن ماذا نفعل؟ هل نحارب؟ او ندير الممر

المائي؟ لهذا اتفقنا وانا تكلمت وقلت: أن أيّ شخص منكم يستطيع أن يدافع او يوجد هناك وسأكون انا جندي عنده، ويستطيع الغاء قرار مجلس الامن، نحن اليوم نرى أن قرارات مجلس قيادة الثورة نافذة عليه، وإذا لم اطبقها احاسب على ضوء قرارات مجلس الامن، تستطيع أن تقول لا ولا تعنينا كيف نقول لنذهب، لكن كيف ندير الممر المائي؟ بيننا وبين الكويت إدارة مشتركة؛ وفي اربع جلسات متتالية رفضتها الكويت جملةً وتفصيلا، وضغطنا وقلنا لهم إمّا إدارة مشتركة أو لا نتدخل، فاضطروا للتنازل لإدارة مشتركة ولم اقل لهم إن الميناء لكم ولكن إدارة مشتركة، قال لي هذا انك تشك في أنّ المياه ليست لي، قلت له: لا انا اشك ان الممر المائي يعود لي وانا الذي عملته وحسب القانون هو لي، وإذا صارت إدارة مشتركة معنى ذلك اني بعت، لماذا لا تقول ان صدام حسين هو الذي باع الممر؟

ونحن اعطينا دماء للعراق لذلك ايهما افضل ان نترك خور عبد الله بيد الكويتيين وكل يوم يوقفون لي سفينة؟ أم إدارة مشتركة لخور عبد الله ولا تدخل سفينة إلى الكويت أوإلى العراق مالم نتفق عليها. اليوم اعتبره انجازاً تحقق، وفي موضوع ميناء مبارك فهو باقٍ وسأستمر بالقول ميناء مبارك يهدد مصالح العراق، وفي آخر زيارة بعد أن ارضونا، قالوا نحن مستعدون أن نقبل بالممر المائي لقد حلّوا مشكلة طائرات الخطوط الجوية العراقية، قالوا مارأيك قلت لهم: انا اقول وبكل صراحه ميناء مبارك بهذه النقطة بالذات ضرر كبير على مصالح العراق ولن اتنازل عن ذلك.

◄ ملف الفساد

الفساد المالي السياسي هذا اليوم، وبهذه الطريقة التي نتحدث عنها لا يوجد مانع، أمّا حظر الأحزاب الإسلامية، اتمنى أن نصل إليه، وتحظر الأحزاب الإسلامية، نحن اليوم نطلق حديثاً قاسياً.

وانا اصب جام غضبي على الدولة نحن الذين خربنا العملية السياسية بايدينا وتقول لنا: شارع وحين نذهب اليه يهتف لنا.

الدكتور رائد فهمي كان وزيراً هل معناه لص؟ حتى وإن قال عنه استاذ هادي العامري ليس بجيد، أمّا السيد عمار الحكيم، قال كذلك، والسيد المالكي واسامة النجيفي. وانا اقول: نعم، إن أزمة بناء الدولة موجودة اتفق مع الاستاذ رائد فهمي نحن نحتاج إلى مصالحة حقيقية، وهذه القضية وانا اؤمن بالنظرية الواقعية، استاذي العزيز لكن لا نستطيع اليوم نحن بين ثلاثة خيارات:

◄ خيار الحوار

الخيار الأول الحرب فيما بيننا، أيّ بين المكونات بين السنة والشيعة والاكراد، ونبقى حتى 20 - 30 سنة نأتي ونجلس الى المنطق والعقل ونقول هذا منطقنا خطأ، وابنائنا يأتون بعدنا فيقولون آباؤنا كانوا (مخابيل) ونذهب للمصالحة ولا توجد حرب اهلية في العالم انتجت شيئا.

لذلك هذا الخيار مرفوض نأتي على الخيار الثاني: خيار التقسيم، ونذهب نقسم محافظة بمحافظة سنصل في التقسيم إلى الغرفة الواحدة لأن الزوجة سنية وبالعكس ولا نصل إلى نتيجة، فخيار القتال مرفوض وخيار التقسيم مرفوض، يبقى خيار واحد وهو الشراكة وبناء العراق على أساس الحوار والتوصل الى حلول ولا نستطيع غير ذلك، شهيد المحراب رضوان الله تعالى عليه قال: العراق لا ينبني إلا من خلال شراكة حقيقية اساسية بين المكونات الاساسية للشعب العراقي وتغييب أي مكون من هذه المكونات تجعله يذهب إلى السلاح، وانا كنت اناقشه، قال ما الذي جعلك تذهب إلى السلاح، فقلت له الظلم، قال كذلك هو يذهب إلى الضد منكم لرفع السلاح لا توجد لدينا خيارات، خيارنا الحوار والصلح والشراكة ويجب أن نتفق على هذه المبادئ ونمضي إلى المصالحة الحقيقية.

اقول لا نبقى نتغنى بالجرائم ولننظر الى مستقبل العراق الواعد أمّا ابقى اردد كلمة بعثيين والجيش العراقي، واجهزة امنية الى يوم القيامة ماذا تؤثر في مرحلة انتقالية، لابد أن نطوي هذا السجل كلياً، فأنا مع هذا الذي اراه، يجب أن نذهب الى مصالحة حقيقية، ولكن يجب أن نحدد ما هي الشراكة، ولا يوجد في العالم شريك معي، وفي الوقت نفسه يعمل في المعارضة، فهذا غير وارد، أمّا معارضة او شريك لذلك من الضروري والمهم بكل صراحة، أمّا التقسيم أو الحرب أو الحوار الحقيقي أو الشراكة. ولاخيار لنا إلّا الحوار والمصالحة الحقيقية بين ابناء الشعب العراقي. انا اتفق مع الاستاذ العزيز الإرهاب اصبح معضلة ليس فقط في العراق، بل في العالم كله، ولذلك يجب ان تكون هناك فعلاً نظرية متكاملة وتعاون دولي، وهذا ما طرحه رئيس الوزراء في زيارته إلى الولايات المتحدة، وشكراً لاستماعكم وعذراً للإطالة.